التكامل بين القراءات والتفسير

دكتور/ الشيخ أحمد سيدي محمد نافع

أستاذ التفسير وعلوم القرآن- جامعة العلوم الإسلامية بالعيون

الجمهورية الإسلامية الموريتانية

المستخلص:

يحاول هذا البحث تسليط الضوء على العلاقة التكاملية التي تربط التفسير بالقراءات القرآنية، وتأتي أهمية البحث من موضوعه الذي يتصل بتفسير كتاب الله، والقراءات القرآنية المتصلة به، ومدى التكامل بين الاثنين، ويهدف البحث إلى بيان العلاقة بين تفسير القرآن والقراءات، وما القراءة القرآنية التي تتكامل مع التفسير، وما أقسام القراءات من جهة النقل، وما أقسامها من جهة القبول. وقد توصل البحث لعدد من النتائج منها أن اختلاف القراءات من نوع اختلاف التنوع والتضاد، فحقيقة اختلاف هذه السبعة المنصوص عليها من النبي صلى الله عليه وسلم اختلاف تنوع وتغاير لا اختلاف تضاد وتناقض، فإن هذا محال أن يكون في كلام الله تعالى، وأن التكامل بين التفسير والقراءات يأتي من اختلاف القراء في حروف الكلمات وكذلك اختلاف الحركات الذي يترتب عليه اختلاف المعنى.

الكلمات المفتاحية: التفسير – القراءات القرآنية – التكامل- التواتر – الصحيح – المشهور.

Integration between Readings and Interpretation

Dr. / Sheikh Ahmed Sidi Mohamed Nafeh

Professor of Interpretation and Quranic Sciences - University of Islamic Sciences in Laayoune - Islamic Republic of Mauritania

ABSTRACT:

This research attempts to shed light on the complementary relationship that links interpretation with the Qur'anic readings. The importance of the research stems from its topic, which is related to the interpretation of the Book of God, and the Qur'anic readings related to it, and the extent of complementarity between the two. The research aims to clarify the relationship between the interpretation of the Qur'an and readings, and what Qur'anic reading is integrated with interpretation, and what are the sections of the readings from the point of view of transference, and what are their sections from the point of acceptance. The research reached a number of results, including that the difference in the readings is of the type of difference in diversity and opposition. So the reality of the difference between these seven stipulated by the Prophet, may God's prayers and peace be upon him, is a difference of diversity and variation, not a difference of contradiction and contrast. This is impossible for it to be in the words of God Almighty, and the complementarity between the interpretation and the readings comes from the difference of the readers in the letters of the words, as well as the difference in the movements that result in the difference in meaning.

Keywords: interpretation - Quranic readings - integration - frequency – the correct – the famous.

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آلة وصحبه أجمعين.

وأما بعدُ

فتعد القراءات القرآنية مصدرًا مهمًا من المصادر التي يعتمد عليها المفسر في تفسيره أيًا كان نوع ذلك التفسير أو المدرسة التفسيرية التي ينتمي إليها، ولربما تنوع التفسير بسبب اختلاف القراءات الواردة في الآية الواحدة، فنجد من التفاسير تفسير القرآن بالقرآن، وتفسير القرآن بالقراءات المتواترة، أما القراءات الشاذة فلا يجوز أن نعدها من تفسير القرآن بالقرآن، وسنحاول إلقاء الضوء على العلاقة التكاملية التي تربط التفسير بالقراءة، ولذلك كان علم التفسير وعلم القراءات متمايزين ، كل منهما عن الآخر: برجوع التفسير إلى الدراية ، ورجوع القراءات إلى الرواية ، وإن كانا متصلين من وجه بما للرواية من أثر في تحقيق الدراية والعكس.

لقد كان المفسرون الأولون مأخوذين بلزوم الالتفات إلى القراءات والاعتماد عليها، حتى إن رجحان قراءة من القراءتين يرجح أحد المعنيين المفروضين في تفسير الآية، وأن رجحان أحد المعنيين قد يرجح أيضًا إحدى القراءتين على الأخرى، فكان عنصر القراءة الذي دخل في تفاسير القرن الثاني استمدادًا لقضايا منقولة من علم القراءات استخدمت في إيضاح المعاني وتقريرها.

وتأسيسًا عليه يأتي هذا البحث ليلقي الضوء على تكاملية العلاقة بين التفسير وعلم القراءات القرآنية.

أهداف البحث:

يحاول هذا البحث تحقيق الأهداف الآتية:

١ــ بيان العلاقة بين تفسير القرآن والقراءات.

٢ــ ما القراءة القرآنية التي تتكامل مع التفسير، أم أن كل القراءات تتكامل ويؤخذ بها.

٣ــ ما أقسام القراءات من جهة النقل، وما أقسام القراءات من جهة القبول.

أهمية البحث:

تأتي أهمية البحث من موضوعه الذي يتصل بتفسير كتاب الله، والقراءات القرآنية المتصلة به، ومدى التكامل بين الاثنين، فهو جهد مقل حاولت أن أسهم به في خدمة كتاب الله المجيد.

منهج البحث:

اتبعتُ في هذا البحث المنهجَ الوصفي التحليلي الذي يعتمد على جمع المادة العلمية المتصلة ببيان العلاقة بين التفسير والقراءات القرآنية.

خطة البحث:

انتظم هذا البحث في: مقدمة، وتمهيد، وثلاثة مباحث، وتفصيلها على النحو الآتي:

المقدمة: اشتملت على الموضوع، وأهميته، وأهدافه، ومنهجه، وخطته.

التمهيد: اشتمل على: تعريف التفسير لغةً واصطلاحًا، وتعريف القراءة لغةً واصطلاحًا.

المبحث الأول: أقسام القراءات من جهة النقل، وهي قسمان:

القسم الأول: قراءة متواترة.

القسم الثاني: قراءه أحادية، وهي فرعان

الفرع الأول: قراءة مشهورة

الفرع الثاني: قراءة غير مشهورة

المبحث الثاني: أقسام القراءات من جهة القبول

القراءات من جهة قبولها تنقسم إلى ثلاثة أقسام:

القسم الأول: القراءات المقبولة.(أ ــ متواترة– ب ــ صحيحة مشهورة)

القسم الثاني: القراءات المردودة.

أ ــ القراءة التي صح سندها ووافقت الرسم وخالفت العربية.

ب ــ القراءة التي لم يصح سندها.

ج ــ القراءة التي لا سند لها.

القسم الثالث: القراءات المتوقف فيه.

المبحث الثالث: اختلاف القراءات وفوائده

المطلب الأول: بيان نوع الاختلاف الواقع بين القراءات.

المطلب الثاني: أثر اختلاف القراءات في التفسير.

المطلب الثالث: أثر التكامل بين القراءات في التفسير.

الخاتمة: أهم النتائج، وفهرس المصادر والمراجع.

التمهيد: تعريف التفسير لغةً واصطلاحًا، وتعريف القراءة لغةً واصطلاحًا.

أولًا: التفسير لغــة: التفسير لغة: تفعيل من الفسر، وأصل مادته اللغوية تدل على بيــان شيء وإيضاحه، قال ابن منظور:«الفسر: البيان. فسر الشيء يفسره، بالكسر، ويفــسره، بالضم، فسرا وفسره: أبانه، والتفسير مثله..... الفسر: كشف المغطى، والتفسير كــشف المراد عن اللفظ المشكل »[1]، والأشهر في الاستعمال: فسر تفسيرًا، بتشديد حرف السين في الماضي، وبه جاء القرآن، كما قال تعــالى: ﴿وَلَا يَأْتُونَكَ بِمَثَلٍ إِلَّا جِئْنَاكَ بِالْحَقِّ وَأَحْسَنَ تَفْسِيرًا ٣٣﴾ [الفرقان: ٣٣] جاء فــي تفــسير الطبــري، تفــسيرًا: أي بيانًــا وتفصيلًا.[2]

ومن الألفاظ التي تستخدم للدلالة على التفسير، لفظ التأويل ولفــظ المعنــى، وقــد استخدم إمام المفسرين ابن جرير الطبري (ت:٣٠٩) مصطلح التأويل بمعنى: التفــسير، في عنوان كتابه: «جامع البيان عن تأويل آي القرآن»، كما أنه يطلق على أهل التفــسير: أهل التأويل، ويترجم لكل مقطع من الآيات بقوله: «القول في تأويل قوله تعالى».

ثانيًا: التفسير اصطلاحًا:

اختلفت عبارات المعرفين لمصطلح التفسير، وكان فيها توسع أو اختصار، وممــن عرفه: ابن جزي (ت:٧٤١) ، قال: «ومعنى التفــسير: شــرح القــرآن وبيــان معنــاه، والإفصاح بما يقتضيه بنصه أو إشارته أو فحواه»[1]

وعرفه أبو حيان في البحر المحيط في التفسير بقوله:«التفسير علم يبحث فيه عــن كيفية النطق بألفاظ القرآن، ومدلولاتها، وأحكامها الإفرادية والتركيبيــة، ومعانيهــا التــي تحمل عليها حالة التركيب، وتتمات لذلك. فقولنا علم هو جنس يشمل سائر العلوم. وقولنا يبحث فيه عن كيفية النطق بألفاظ القرآن هذا هو علم القراءات. وقولنــا ومــدلولاتها، أي مدلولات تلك الألفاظ، وهذا هو علم اللغة الذي يحتاج إليه في هذا العلم. وقولنا وأحكامهــا الإفرادية والتركيبية هذا يشمل علم التصريف، وعلم الإعراب، وعلم البيان، وعلم البديع، ومعانيها التي تحمل عليها حالة التركيب شمل بقوله التي تحمل عليها ما لا دلالــة عليــه بالحقيقة، وما دلالته عليه بالمجاز، فإن التركيب قد يقتضي بظاهره شــيئًا، ويــصد عــن الحمل على الظاهر صاد، فيحتاج لأجل ذلك أن يحمل على غير الظاهر، وهو المجــاز.

(١) لسان العرب، محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعى الإفريقى (ت ٧١١هـ)، الطبعة: الثالثة - ١٤١٤ هـ، دار صادر - بيروت، (٥٥/٥)

(٢) انظر: جامع البيان عن تأويل آي القرآن، أبو جعفر، محمد بن جرير الطبري (٢٢٤ - ٣١٠هـ)، دار التربية والتراث - مكة المكرمة ، د.ت.

وقولنا، وتتمات لذلك، هو معرفة النسخ، وسبب النزول، وقصة توضح بعض ما انبهم في القرآن، ونحو ذلك»[٢]

وعرفه الزركشي (ت:٧٩٤) في موضعين من كتابه البرهان في علوم القرآن، فقال في الموضع الأول: «التفسير علم يعرف به فهم كتاب الله المنزل على نبيه محمد صلى الله عليه وسلم وبيان معانيه واستخراج أحكامه وحكمه واستمداد ذلك من علم اللغة والنحو والتصريف وعلم البيان وأصول الفقه والقراءات ويحتاج لمعرفة أسباب النزول والناسخ والمنسوخ»[٣]

وعرفه في الموضع الثاني، فقال: «هو علم نزول الآية وسورتها وأقاصيصها والإشارات النازلة فيها ثم ترتيب مكيها ومدنيها ومحكمها ومتشابهها وناسخها ومنسوخها وخاصها وعامتها ومطلقها ومقيدها ومجملها ومفسرها، وزاد فيها قوم فقالوا: علم حلالها وحرامها ووعدها ووعيدها وأمرها ونهيها وعبرها وأمثالها وهذا الذي منع فيه القول بالرأي»[٤]

(١) التسهيل لعلوم التنزيل، أبو القاسم، محمد بن أحمد بن محمد بن عبد الله، ابن جزي الكلبي الغرناطي (ت ٧٤١هـ)، تحقيق: الدكتور عبد الله الخالدي، شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم، الطبعة: الأولى – ١٤١٦ هـ، بيروت، (١٥/١).

(٢) البحر المحيط في التفسير، أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (ت ٧٤٥هـ)، تحقيق: صدقي محمد جميل، الطبعة: ١٤٢٠ هـ، دار الفكر – بيروت، د.ت، (٢٦/١).

(٣) البرهان في علوم القرآن، أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي (ت ٧٩٤هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة الأولى، ١٣٧٦ هـ – ١٩٥٧م، دار إحياء الكتب العربية عيسى البابى الحلبي وشركائه، (١/ ١٣).

(٤) البرهان في علوم القرآن، (٢/ ١٤٨).

المبحث الأول: أقسام القراءات من جهة النقل، وهي قسمان:

القسم الأول: قراءة متواترة.

القسم الثاني: قراءه أحادية، وهي فرعان:

الفرع الأول: قراءة مشهورة.

الفرع الثاني: قراءة غير مشهورة.

القسم الأول: قراءة متواترة.

القراءة المتواترة هي: القراءة التي رواها جماعة عن جماعة(من غير تعيين عدد على الصحيح) كذا إلى منتهاها يمتنع عادة تواطؤهم على الكذب' قال شمس الدين أبو الخير ابن الجزري«كل قراءة وافقت العربية مطلقًا، ووافقت أحد المصاحف العثمانية ولو تقديرًا وتواتر نقلها، هذه القراءة المتواترة المقطوع بها، ومعنى "العربية مطلقًا" أي ولو بوجه من الإعراب نحو قراءة حمزة "وَالْأَرْحَامِ" [النساء: ١] بالجر وقراءة أبي جعفر "لِيَجْزِئَ قَوْمًا" [الجاثية: ١٤] ومعنى أحد المصاحف العثمانية واحد من المصاحف التي وجهها عثمان رضي الله عنه إلى الأمصار. وكقراءة ابن كثير في التوبة "جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ" [التوبة: ٧٢] بزيادة "من" فإنها لا توجد إلا في مصحف مكة، ومعنى "ولو تقديرًا" ما يحتمله رسم المصحف كقراءة من قرأ: "مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ" [الفاتحة: ٤] بالألف فإنها كتبت بغير ألف في جميع المصاحف، فاحتملت الكتابة أن تكون "مالك" وفعل بها كما فعل باسم الفاعل من قوله: "قادر" و"صالح" ونحو ذلك مما حذفت منه الألف للاختصار، فهو موافق للرسم تقديرًا. ونعني بالتواتر ما وراه جماعة كذا إلى منتهاه يفيد العلم من غير تعيين عدد؛ هذا هو الصحيح، وقيل بالتعيين واختلفوا فيه فقيل ستة وقيل: اثنا عشر وقيل: عشرون، وقيل: أربعون، وقيل: سبعون والذي جمع في زماننا هذه الأركان الثلاثة هو قراءة الأئمة العشرة التي أجمع الناس على تلقيها بالقبول وهم: أبو جعفر ونافع وابن كثير وأبو عمرو ويعقوب وابن عامر وعاصم وحمزة والكسائي وخلف، أخذها الخلف عن السلف إلى أن وصلت إلى زماننا»[1]

(١) منجد المقرئين ومرشد الطالبين، شمس الدين أبو الخير ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف (ت ٨٣٣هـ)، دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى ١٤٢٠هـ -١٩٩٩م. (ص١٨).

القسم الثاني: قراءه أحادية، وهي فرعان:

الفرع الأول: قراءة مشهورة

أما القراءة الآحادية المشهورة فهي القراءة التي صح سندها ولم يبلغ درجة التواتر، ووافقت رسم المصحف ولو احتمالًا ووافقت وجهًا من العربية، واشتهرت عند القراء بالقبول(١).

الفرع الثاني: قراءة غير مشهورة

أما القراءة الآحادية غير المشهورة فهي القراءة التي اختل فيها شرط من شروط القراءة الآحادية المشهورة؛وهي أنواع بحسب القبول، جاء في إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر:«ولما كانت القراءات: بالنسبة إلى التواتر وعدمه ثلاثة أقسام: قسم اتفق على تواتره وهم السبعة المشهورة، وقسم اختلف فيه والأصح بل الصحيح المختار المشهور تواتره، وهم الثلاثة بعدها، وقسم اتفق على شذوذه، وهم الأربعة الباقية »(٢)

قلت: الذي تحرر من كلام أهل العلم أن القراءات الثلاث المتممة للعشر(أعني: قراءة أبي جعفر، ويعقوب، وخلف) متواترة برواتها المشهورين في جمهور أفرادها.

قال ابن الجزري في منجد المقرئين ومرشد الطالبين»:«هذا الذي تحرر من أقوال العلماء، وعليه الناس اليوم بالشام والعراق ومصر والحجاز، وأما بلاد المغرب والأندلس، فلا ندري ما حالها اليوم لكن بلغنا عنهم أنهم يقرءون بالسبع من طرق الرواة الأربعة عشر فقط، وربما يقرءون ليعقوب الحضرمي، فلو رحل إليهم أحد من بلادنا لأسدى إليهم معروفًا عظيمًا»(٣)

قال صاحب إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر:" والحاصل: أن السبع متواترة اتفاقا وكذا الثلاثة أبو جعفر ويعقوب وخلف على الأصح بل الصحيح المختار، وهو الذي تلقيناه عن عامة شيوخنا وأخذنا به عنهم وبه نأخذ أن الأربعة بعدها ابن محيصن واليزيدي والحسن والأعمش شاذة اتفاقًا"(٤).

(١) المنجد، (ص١٦)، النشر ، ١(١/١٣٠٩).

(٢) إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، أحمد بن محمد بن أحمد بن عبد الغني الدمياطيّ، شهاب الدين الشهير بالبناء (ت ١١١٧هـ)، تحقيق: أنس مهرة، دار الكتب العلمية – لبنان، الطبعة: الثالثة، ٢٠٠٦م – ١٤٢٧هـ، (ص١٤)

(٣) منجد المقرئين ومرشد الطالبين، (ص٢٤).

(٤) إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، (ص٩)

المبحث الثاني: أقسام القراءات من جهة القبول

القراءات من جهة قبولها تنقسم إلى ثلاثة أقسام:

القسم الأول: القراءات المقبولة.(أــ متواترة– ب ــ صحيحة مشهورة)

القسم الثاني: القراءات المردودة.

أ ــ القراءة التي صح سندها ووافقت الرسم وخالفت العربية.

ب ــ القراءة التي لم يصح سندها.

ج ــ القراءة التي لا سند لها.

القسم الثالث: القراءات المتوقف فيه.

القسم الأول: القراءات المقبولة.(أــ متواترة– ب ــ صحيحة مشهورة)

القراءة المتواترة فقد مضى الحديث عنها فيما سبق، وأما القراءة المشهورة فهي عند العلماء: كل قراءة صح سندها، ووافقت رسم المصحف ولو احتمالا ووافقت العربية ولو بوجه واشتهرت بالقبول عند علماء هذا الشأن، وهذه القراءة التي توفرت فيها هذه الشروط صحيحة عندهم[١]

ومثال القراءة المشهورة: ما انفرد به بعض الرواة وبعض الكتب المعتبرة، أو كمراتب القراء في المد ونحو ذلك. كقراءة ابن ذكوان[٢] :﴿تتبعان﴾[٣] بتخفيف النون وقرأ الباقون بتشديدها[٤] واتفقوا على فتح التاء الثانية وتشديدها وكسر الموحدة بعدها[٥] وكقراءة ابن هشام:﴿أفئيدة﴾ بياء بعد الهمز، وذلك في قوله تعالى:﴿ فاجعل أفئدة من الناس تهوي إليهم﴾[٦]، وقرأ الباقون بالطريق الثاني عن هشام﴿أفئدة﴾ بغير ياء[٧]

(١) منجد المقرئين ومرشد الطالبين، (ص ١٦)، وانظر: الإتقان في علوم القرآن، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٣٩٤هـ/ ١٩٧٤م، (٢٥٨/١).

(٢) ابن ذَكْوان: (١٧٣ – ٢٤٢ هـ = ٧٨٩ – ٨٥٧ م)، عبد الله بن أحمد بن بشير بن ذكوان القرشي الفهري، أبو عمرو: من كبار القراء، لم يكن في عصره أقرأ منه. توفي في دمشق، انظر: الأعلام، خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، الزركلي الدمشقي (ت ١٣٩٦ هـ)، دار العلم للملايين، الطبعة: الخامسة عشر – أيار / مايو ٢٠٠٢م، (٦٥/٤).

(٣) يونس:٨٩.

(٤) التيسير في القراءات السبع، أبو عمرو عثمان بن سعيد الداني الأندلسي (ت ٤٤٤ هـ)، دراسة وتحقيق: د. خلف حمود سالم الشغدلي، قدم له وأشرف عليه: الشيخ علي بن عبد الرحمن الحذيفي، والشيخ عبد الرافع بن رضوان بن علي الشرقاوي،دار الأندلس للنشر والتوزيع، حائل– المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى،١٤٣٦ هـ –٢٠١٥ م، (ص٣٨١)، وكتاب السبعة في القراءات، أحمد بن موسى بن العباس التميمي، أبو بكر بن مجاهد البغدادي (ت ٣٢٤هـ)، تحقيق: شوقي ضيف، دار المعارف – مصر، الطبعة: الثانية، ١٤٠٠هـ، (ص٣٢٩).

(٥) ولا تَتَّبِعانِّ، قرأ ابن ذكوان بتخفيف النون، فلانًا فيه والفعل معرب مرفوع بثبوت النون خبر بمعنى النهي كقوله: لا تُضارَّ والِدةٌ على قراءة الرفع، والباقون بتشديدها فلا ناهية، والنون للتوكيد، واتفقوا على فتح التاء الثانية وتشديدها وكسر الموحدة بعدها، وزاد ابن مجاهد وغيره لابن ذكوان إسكان التاء وفتح الموحدة، وتشديد النون، وضعفه الداني وغيره فلا يقرأ به. انظر: غيث النفع في القراءات السبع، علي بن محمد بن سالم، أبو الحسن النوري الصفاقسي المقرئ المالكي (ت ١١١٨هـ)، دار الكتب العلمية – بيروت، تحقيق: أحمد محمود عبد السميع الشافعي الحفيان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٥ هـ – ٢٠٠٤ م، (ص٣٠٠).

(٦) سورة براهيم:٣٧

(٧) الوافي في شرح الشاطبية في القراءات السبع، عبد الفتاح بن عبد الغني بن محمد القاضي (ت ١٤٠٣هـ)، مكتبة السوادي للتوزيع،الطبعة: الرابعة، ١٤١٢ هـ –١٩٩٢ م، (ص٣٠٣)، إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، (٣٤٣)

وكقراءة قنبل[١] ﴿على سؤوقه﴾ بواو بعد الهمزة، وذلك في قوله تعالى:﴿ فاستوى على سوقه يعجب الزراع...﴾[٢] وقرأ الباقون بواو ساكنة بعد السين[٣]، وغير ذلك من التسهيلات والإمالات التي لا توجد في غير الشاطبية من كتب القراءات إلا في كتاب أو اثنين وهذا لا يثبت به التواتر.

قال ابن الجزري معقبًا على ما سبق:" هذا وشبهه وإن لم يبلغ مبلغ التواتر صحيح مقطوع به نعتقد أنه من القرآن وأنه من الأحرف السبعة التي نزل القرآن بها، والعدل الضابط إذا انفرد بشيء تحتمله العربية والرسم واستفاض وتلقي بالقبول قطع به وحصل به العلم"[٤]، وقال أيضًا رحمه الله تعالى عن هذا القسم من القراءات:" وأما القراءة الصحيحة فهي على قسمين: الأول ما صح سنده بنقل العدل الضابط عن الضابط كذا إلى منتهاه، ووافق العربية والرسم، وهذا على ضربين: ضرب استفاض نقله وتلقاه الأئمة بالقبول كما انفرد به بعض الرواة، وبعض الكتب المعتبرة أو كمراتب القراء في المد ونحو ذلك، فهذا صحيح مقطوع به أنه منزل على النبي –صلى الله عليه وسلم– من الأحرف السبعة كما نبين حكم المتلقي بالقبول، وهذا الضرب يلحق بالقراءة المتواترة، وإن لم يبلغ مبلغها كما سيجيء. وضرب لم تتلقه الأمة بالقبول ولم يستفض؛ فالذي يظهر من كلام كثير من العلماء جواز القراءة به والصلاة به، والذي نص عليه أبو عمرو بن الصلاح وغيره أن ما وراء العشرة ممنوع من القراءة به منع تحريم لا منع كراهة.....والقسم الثاني من القراءة الصحيحة ما وافق العربية وصح سنده، وخالف الرسم كما ورد في صحيح من زيادة ونقص وإبدال كلمة بأخرى، ونحو ذلك مما جاء عن أبي الدرداء وعمر وابن مسعود وغيرهم، فهذه القراءة تسمى اليوم شاذة؛ لكونها شذت عن رسم المصحف المجمع عليه، وإن كان إسنادها صحيحًا فلا تجوز القراءة بها لا في الصلاة، ولا في غيرها"[٥] وقال – رحمه الله:"وإنما المقروء به عن القراء العشرة على قسمين متواتر وصحيح مستفاض متلقى بالقبول والقطع حاصل بهما"[٦].

---

(١) قنبل: أبو عمر محمد بن عبد الرحمن المخزومي،إمام في القراء، مشهور.وهو: أبو عمر محمد بن عبد الرحمن المخزومي مولاهم، المكي.عاش: ستا وتسعين سنة.تلا على: أبي الحسن القواس، وغيره.أخذ عنه: ابن شنبوذ، وابن مجاهد، وابن عبد الرزاق، وابن شوذب الواسطي.يقال: هرم وتغير.مات: سنة إحدى وتسعين ومائتين، انظر: سير أعلام النبلاء، شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت ٧٤٨ هـ)، تحقيق: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، تقديم: بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالةالطبعة: الثالثة، ١٤٠٥ هـ – ١٩٨٥م، (١٤/ ٨٤).

(٢) سورة الفتح:٢٩

(٣) إيراز المعاني من حرز الأماني، أبو القاسم شهاب الدين عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم المقدسي الدمشقي المعروف بأبي شامة (ت ٦٦٥هـ)، دار الكتب العلمية، د.ت، (٦٢٩)

(٤) منجد المقرئين ومرشد الطالبين، (ص٢١).

(٥)منجد المقرئين ومرشد الطالبين، (ص١٩)، وانظر: مناهل العرفان في علوم القرآن، محمد عبد العظيم الزُرقاني (ت ١٣٦٧هـ)، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، الطبعة: الطبعة الثالثة (٤٦٧/١).

(٦)منجد المقرئين ومرشد الطالبين، (ص٢٠).قد يوهم كلام ابن الجزري هنا المعارضة مع ما تقدم نقله عنه سابقًا حيث قرر تواتر القراءات العشر بروياتها المشهورة، قلت: ولا معارضة بين الكلامين، حيث إن مراده حينما قال:"القراءات العشر متواترة" أي: بالنظر إلى مجموع القرآن أو ما كان منها عن طريق وراوية المشهورين باتفاق، وهذا لا ينفي وجود روايات وطرق منفردة في العشر غير الروايات والطرق المشهورة، وتلقاها القراء –مع ذلك– بالقبول لموافقتها الرسم والعربية ولصحة سندها، وهذا هو ما قصده ابن الجزري في قوله هنا عن القراءات العشر أنها على قسمين متواتر وصحيح، والله أعلم. انظر: النشر في القراءات العشر، (١٦/١).

يعني رحمه الله أن استفاضة القراءة الصحيحة السند وتلقيها بالقبول يقوم مقام التواتر في القطع بقرآنيتها ففيه إشارة إلى أن المقصود حصول القطع بقرآنية القراءة إما بتواتر سندها، أو بالقرآئن التي تحف بالسند الآحادي فتجعله يفيد ما يفيد التواتر، – والله أعلم.

القسم الثاني: القراءات المردودة.

أ ــ القراءة التي صح سندها ووافقت الرسم وخالفت العربية.

ب ــ القراءة التي لم يصح سندها.

ج ــ القراءة التي لا سند لها.

أ ــ القراءة التي صح سندها ووافقت الرسم وخالفت العربية.

أما القراءة التي "صح سندها ووافقت الرسم وخالفت العربية ولم تتلق بالقول عند علماء القراءات، فإنها لا تصدر إلا على وجه السهو والغلط وعدم الضبط، ويعرفه الأئمة المحققون والحفاظ الضابطون"(١)

قال ابن الجزري عن هذا النوع:"هو قليل جدًا بل لا يكاد يوجد وقد جعل بعضهم منه رواية خارجة عن نافع:﴿معائش﴾(٢)، بالهمز(٣).

وما رواه بن بكار(٤) عن أيوب(٥) عن يحي عن ابن عامر من فتح ياء:﴿أدري أقريب﴾(٦)، مع إثبات الهمزة، وهي رواية زيد(٧) وأبي حاتم يعقوب وما رواه أبو علي

(١) النشر في القراءات العشر، شمس الدين أبو الخير ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف (المتوفى : ٨٣٣ هـ)، تحقيق: علي محمد الضباع (المتوفى ١٣٨٠ هـ)، المطبعة التجارية الكبرى [تصوير دار الكتاب العلمية] ، (١٦/١). وانظر: مناهل العرفان في علوم القرآن، (٤٢٦/١).

(٢) سورة الأعراف:١٠

(٣) وحكم ابن مجاهد رحمه الله بغلط هذه الرواية في "السبعة" (ص ٢٧٨) ،وكذا في "غيث النفع" (ص٢٢١)، وقال(معايش) هو بالياء من غير همز ولا مد لكل القراء، وروى خارجة عن نافع / معائش / ممدودة مهموزة، بل جعله بعضهم لحنا" وكذا في "الإتحاف" ص ٢٢٢، أما بن مهران فقال في المبسوط ص ١٧٩:"قرأ القراء (معايش) بغير همز ولم يختلفوا فيه إلا ما رواه أسيد عن الأعرج وخارجة عن نافع أنهم همزاه قيل: فأما نافع فهو غلط عليه، لأن الرواة عنه الثقات كلهم على خلاف ذلك، وقال أكثر القراء وأهل النحو والعربية:إن الهمزة فيه لحن، وقال بعضهم ليس بلحن وله وجه وإن كان بعيدا" غيث النفع في القراءات السبع، (ص٢٣٥).قلت: أخذ خارجة بن مصعب القراءة عن نافع وأبي عمرو وله شذوذ عنهما لم يتابع عليه، كذا قال في "غاية النهاية" ٢٦٨/١، انظر: غاية النهاية في طبقات القراء، شمس الدين أبو الخير ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف (المتوفى: ٨٣٣هـ)، مكتبة ابن تيمية، عني بنشره لأول مرة عام ١٣٥١هـ ج. برجستراسر، (٢٦٨/١)، لكن نبه ابن مهران في كلامه السابق إلى أن خارجة لم ينفرد بهذه القراءة. النشر في القراءات العشر،(١٦/١).والسبعة في القراءات، (ص٣٤٨).

(٤) هو عبد الحميد بن بكار أبو عبد الله الكلاعي الدمشقي نزيل بيروت، أخذ القراءة عرضا عن أيوب بن تميم القارئ، وهو أحد الذين خلفوه في القيام بالقراءة، وروى القراءة عنه العباس بن الوليد البيروني، انظر في ترجمته: غاية النهاية، (٣٦٠/١)، والمحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت ٣٩٢ هـ)، وزارة الأوقاف – المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، مصر، تحقيق: علي النجدي ناصف، عبد الحليم النجار، عبد الفتاح إسماعيل شلبي،١٣٨٦ – ١٣٨٩ هـ، ١٩٦٦ – ١٩٦٩ م، (٣٢٨/٢)

(٥) هو أيوب بن تميم بن سليمان بن أيوب، أبو سليمان التميمي الدمشقي. ضابط مشهور. قرأ على يحيى بن الحارث الذماري، وهو الذي خلفه في القراءة بدمشق. قرأ عليه عبد الله بن ذكوان. وروى القراءة عنه هشام وعرضًا أيضًا، وعبد الحميد بن بكار، والوليد بن عتبة وغيرهم. ولد سنة ١٢٠، وتوفي سنة ١٩٨، وقيل: سنة٢١٩، انظر: غاية النهاية، (١٧٢/١)، والمحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، (١/ ٣٠٩)، وطبقات القراء لابن الجزري: (١/ ١٧٢)، ومعجم حفاظ القرآن عبر التاريخ، محمد محمد سالم محيسن (ت ١٤٢٢هـ)، دار الجيل – بيروت الطبعة: الأولى، ١٤١٢ هـ – ١٩٩٢ م، (٧٥/١).

(٦) سورة الأنبياء:١٠٩

(٧) زيد بن أحمد بن إسحاق بن زيد الحضرمي أبو علي، روى القراءة عرضاً عن عمه يعقوب بن إسحاق الحضرمي، وروى القراءة عنه عرضاً علي بن أحمد الجلاب، وأحمد بن العلاء البزار وغيرهما.انظر: غاية النهاية، (٢٩٦/١).

العطار[١] عن العباس[٢] عن أبي عمرو:﴿ساحران تظاهرا﴾[٣]، بتشديد الظاء[٤]والنظر في ذلك لا يخفى[٥].

ب ــ القراءة التي لم يصح سندها.

أما القراءة التي لم يصح سندها، سواء وافقت الرسم أم خالفته، وسواء وافقت العربية أم خالفتها، فهي قراءة ضعيفة مردودة[٦] كقراءة بن السميفع[٧] وأبي السمال[٨] وغيرهما في قوله تعالى:﴿فاليوم ننجيك ببدنك لتكون لمن خلفك آية﴾[٩]، فقد خالفت في موضعين" ننجيك" بالحاء المهملة، و"خلفك" بفتح سكون اللام. وكالقراءة المنسوبة إلى الإمام أبي حنيفة[١٠] رحمه الله التي جمعها أبو الفضل محمد بن جعفر الخزاعي[١١]، ونقلها عنه أبو القاسم الهذلي وغيره، فإنها لا أصل لها ومنها:﴿إنما يخشى الله من عباده العلماء﴾[١٢] برفع الهاء من لفظ الجلالة، ونصب الهمزة من "العلماء" على أنها مفعول به[١٣]

ويدخل في هذين القسمين ما يذكره بعض المتأخرين من شراح الشاطبية في وقف حمزة على نحو (أسمايهم) و(أوليك) بياء خالصة، ونحو(شركاوهم) و(أحباوه) بواو خالصة، ونحو (بداكم) و(اخاه) بألف خالصة، ونحو (راى: را، وتراى: ترا، واشمازت: اشمزت، وفاداراتم: فادارتم) بالحذف في ذلك كله مما يسمونه التخفيف الرسمي [١٤].

---

(١) الحسن بن عليّ بن عبد اللّه، أبو عليّ العطّار المقرئ البغدادي، المؤدب، ويعرف بالأقرع، [المتوفى: ٤٤٧ هـ]، غاية النهاية، (٢٢٤/١)، ومعرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (ت ٧٤٨هـ)، دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى ١٤١٧ هـ- ١٩٩٧م (ص٢٣٠)

(٢) العباس بن الفضل بن عمرو بن عبيد بن الفضل بن حنظلة أبو الفضل الواقفي الأنصاري البصري قاضي الموصل أستاذ حاذق ثقة (١٠٥-١٨٦هـ)، انظر: غاية النهاية، (٣٥٣/١).

(٣) سورة القصص:٤٨

(٤) ولم يختلف القراء في تخفيفها، وخلافهم في السين والحاء والألف، فعاصم وحمزة والكسائي وخلف بكسر السين وسكون الحاء بلا ألف، والباقون بفتح السين وألف بعدها وكسر الحاء انظر: النشر، (٣٤١/٢-٣٤٢)، والإتحاف، (ص ٣٤٣).

(٥) النشر، (١٦/١).

(٦) النشر، (١٦/١)، وهذا النوع سماه السيوطي الموضوع، انظر: الإتقان في علوم القرآن، (٢٥٨/١).

(٧) هو محمد بن عبد الرحمن بن السميفع -بفتح السين- أبو عبد الله اليماني، له اختيار في القراءة ينسب إليه شذّ فيه، قيل: إنه قرأ على نافع وطاوس بن كيسان عن ابن عباس. وقرأ عليه إسماعيل بن مسلم الملكي، وهو ضعيف. انظر: المحتسب، (٣١٦/١)، وغاية النهاية، (١٦١/٢).

(٨) قعنب بن أبي قعنب أبو السمّال، العدوي البصري، له اختيار في القراءة شاذ عن العامة، رواه عنه أبو زيد سعيد بن أوس، وأسند الهذلي قراءة أبي السمّال عن هشام البربري عن عباد بن راشد عن الحسن عن سمرة عن عمر وهذا سند لا يصح ، انظر: غاية النهاية، (٢٧/٢).

(٩) سورة يونس:٩٢

(١٠) النعمان بن ثابت الإمام أبو حنيفة الكوفي فقيه العراق، والمذكور في الآفاق، مولى بني تميم الله بن ثعلبة توفي سنة ١٥٠هـ، غاية النهاية، (٣٤٢/٢).

(١١) الخزاعي إمام جليل من أئمة القراء الموثوق بهم، والعهدة في وضع الكتاب على الحسن بن زياد اللؤلؤي صاحب أبو حنيفة، وهو ضعيف في الرواية جدا كذبه غير واحد وقد روى هذه لقراءة عنه ابنه محمد بن الحسن بن زياد وعنه عمر بن شبه النمري حسبما ذكره الخزاعي.غاية النهاية، (٢١٤/١).

(١٢) سورة فاطر: ٢٨.

(١٣) قال ابن الجزري:"وقد راج ذلك على أكثر المفسرين ونسبها إليه، وتكلف توجيهها وإن أبا حنيفة، لبرئ منها"، النشر في القراءات العشر، (١٦/١).

(١٤) النشر في القراءات العشر، (١٦/١) والكلمات السابقة كلها كلمات قرآنية، وردت على الترتيب في الآيات التالية، أو أمثالها.

أسمايهم:﴿قال يا آدم أنبئهم بأسمائهم﴾[البقرة:٣٣]

أوليك:﴿أولئك على هدى﴾[البقرة :٥]

شركاوهم:﴿وكذلك زين لكثير من المشركين قتل أولادهم شُرَكَاؤُهُمْ ﴾[الأنعام:١٣٧]

أحباوه: ﴿وقالت اليهود والنصارى نحن أبناء الله وأحباؤه﴾[المائدة:١٨]

بداكم:﴿ادعوه مخلصين له الدين كما بدأكم تعودون﴾[الأعراف:٢٩]

ولا يجوز في وجه من وجوه العربية، فإنه إما أن يكون منقولًا عن ثقة ولا سبيل إلى ذلك فهو مما لا يقبل إذ لا وجه له، وإما أن يكون منقولًا عن غير ثقة فمنعه أحرى ورده أولى[1]، قال ابن الجزري:" فإنه إما أن يكون منقولًا عن ثقة ولا سبيل إلى ذلك فهو مما لا يقبل، إذ لا وجه له، وإما أن يكون منقولًا عن غير ثقة فمنعه أحرى ورده أولى، مع أني تتبعت ذلك فلم أجد منصوصًا لحمزة لا بطرق صحيحة ولا ضعيفة " [2].

وإذا كان الأمر كما ذكر ابن الجزري–رحمه الله– فإن هذا المنسوب إلى وقف حمزة يكون من نصيب أمثلة النوع الثالث من القراءات المردودة وهو التالي ذكره.

ج ــ القراءة التي لا سند لها.

وأما القراءة التي وافقت الرسم والعربية ولا سند لها، فهذه لا تسمى قراءة إلا تجوزًا.

قال ابن الجزري:"وبقي قسم مردود أيضًا وهو ما وافق العربية والرسم ولم ينقل البتة، فهذا رده أحق ومنعه أشد ومرتكبه مرتكب لعظيم من الكبائر، وقد ذكر جواز ذلك عن أبي بكر محمد بن الحسن بن مقسم البغدادي المقري النحوي، وكان بعد الثلاثمائة "[3] وقال أيضًا وأما ما وافق المعنى والرسم أو أحدهما من غير نقل فلا تسمى شاذة بل مكذوبة يكفر متعمدها"[4]

القسم الثالث: القراءات المتوقف فيه.

وهو القراءة التي صح سندها ووافقت العربية وخالفت الرسم، فهذه القراءة لا يحكم بقبولها ولا بردها، إذ يحتمل أن تكون من الأحرف السبعة، ويحتمل أن تكون من قبيل ما يسمى بالقراءات التفسيرية[5]

قال ابن تيمية:" وهذا القول بالتوقف ينبني على أصل وهو أن ما لم يثبت كونه من الأحرف السبعة، فلم يجب القطع بكونه ليس منها؟، والذي عليه جمهور العلماء أنه لا

-أخاه:﴿قالوا أرجه وأخاه وأرسل في المدائن حاشرين﴾[الأعراف:١١١]

را ﴿فلما جن عليه الليل رأى كوكبا قال هذا ربي﴾[الأنعام:٧٦]

ترا:﴿ ﴿فَتَرَى ٱلَّذِينَ فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ يُسَٰرِعُونَ فِيهِمْ ﴾ [المائدة: ٥٢]

اشمزت:﴿ وَإِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَحْدَهُ ٱشْمَأَزَّتْ قُلُوبُ ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِٱلْأَخِرَةِ□ [الزمر: ٤٥]

فادراتم:﴿وإذ قتلتم نفسا فادرأتم فيها﴾[البقرة:٧٢]

(١) النشر في القراءات العشر، (١-١٦-١٧).

(٢) النشر في القراءات العشر، (١٧/١).

(٣) النشر في القراءات العشر، (١٧/١).

(٤) منجد المقرئين ومرشد الطالبين، (ص ١٩)

(٥) شرح مقدمة التسهيل لعلوم التنزيل لابن جزي، د/مساعد بن سليمان بن ناصر الطيار،اعتنى بها: بدر بن ناصر بن صالح الجبر، دار ابن الجوزيالطبعة: الأولى،١٤٣١ هـ، (ص٣٧).

يجب القطع بذلك، إذ ليس ذلك مما أوجب علينا أن يكون العلم به في النفي والإثبات قطعيًا"[١].

وصوب هذا ابن تيمية وصححه ابن الجزري[٢] رحمهما الله تعالى وذهب فريق من أهل الكلام إلى وجوب القطع بنفيه، قال ابن تيمية معقبًا على ما ذهب إليه هذا الفريق من أهل الكلام:" والصواب القطع بخطأ هؤلاء"[٣]، جاء في كتاب الإبانة:"كل ما صح عندنا من القراءات أنه علمه رسول الله لأمته من الأحرف السبعة التي أذن الله له ولهم أن يقرؤوا بها القرآن فليس لنا أن نخطئ من قرأ به إذا كان موافقًا لخط المصحف، فإن كان مخالفًا لخط المصحف لم نقرأ به، ووقفنا عنه وعن الكلام فيه"[٤] وأمثلة هذا النوع: قراءة عبد الله بن مسعود وأبي الدرداء:" وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى، وَالنَّهَارِ إِذَا تَجَلَّى، وَالذَّكَرِ وَالْأُنْثَى)"[٥]، وقراءة بن عمر:" يَا أَيهَا النَّبِي إِذا طَلَّقْتُم النِّسَاء فطلقوهن فِي قبل عدتهمْ "[٦]، وقراءة ابن عباس:" وَكَانَ أَمَامَهُمْ مَلِكٌ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ صَالِحَةٍ غَصْبًا، وَأَمَّا الْغُلَامُ فَكَانَ كَافِرًا"[٧] ونحو ذلك مما صح سنده ووافق العربية وخالف رسم المصحف، فهذه القراءات نتوقف فيها، فلا نحكم بقرآنيتها ولا بعدم قرآنيتها.

قال ابن الجزري:"فهذه القراءة تسمى اليوم شاذة لكونها شذت عن رسم المصحف المجمع عليه، وإن كان إسنادها صحيحًا، فلا تجوز القراءة بها لا في الصلاة ولا في غيرها"[٨]، وفي حكم القراءة في الصلاة بالقراءة الشاذة مذاهب للعلماء رحمهم الله تعالى[٩] على أن المهم هنا هو بيان أن هذا النوع من القراءة يستعان به في فهم مراد الله تعالى.

---

(١) مجموع الفتاوي، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني (المتوفى: ٧٢٨هـ)، تحقيق: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة النبوية، المملكة العربية السعودية، ١٤١٦هـ/١٩٩٥م، (٣٩٨/١٣)

(٢) النشر في القراءات العشر، (١٥/١)

(٣) مجموع الفتاوي، (٣٩٨/١٣-٣٩٩).

(٤) الإبانة عن معاني القراءات، أبو محمد مكي بن أبي طالب حَمّوش بن محمد بن مختار القيسي القيرواني ثم الأندلسي القرطبي المالكي (ت ٤٣٧هـ)، تحقيق: الدكتور عبد الفتاح إسماعيل شلبي، دار نهضة مصر للطبع والنشر، د.ت، (ص٥٣)

(٥) الآية من سورة الليل: ١-٣، وهي قراءة صحيحة السند، ونص الآية كما في رسم المصحف الذي بين أيدينا ﴿وَٱلَّيۡلِ إِذَا يَغۡشَىٰ ۝ وَٱلنَّهَارِ إِذَا تَجَلَّىٰ ۝ وَمَا خَلَقَ ٱلذَّكَرَ وَٱلۡأُنثَىٰٓ ۝ ﴾ [الليل: ١-٣])

(٦) الآية من سورة الطلاق:١، وهي قراءة صحيحة السند، و رسم الآية كما في مصحفنا: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ إِذَا طَلَّقۡتُمُ ٱلنِّسَآءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعِدَّتِهِنَّ ﴾ [الطلاق: ١]

(٧) الآيات من سورة الكهف:٧٩-٨٠. وهي قراءة صحيحة السند، ورسم الآية كما في مصاحفنا: ﴿ أَمَّا ٱلسَّفِينَةُ فَكَانَتۡ لِمَسَٰكِينَ يَعۡمَلُونَ فِي ٱلۡبَحۡرِ فَأَرَدتُّ أَنۡ أَعِيبَهَا وَكَانَ وَرَآءَهُم مَّلِكٞ يَأۡخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصۡبٗا ٧٩ وَأَمَّا ٱلۡغُلَٰمُ فَكَانَ أَبَوَاهُ مُؤۡمِنَيۡنِ فَخَشِينَآ أَن يُرۡهِقَهُمَا طُغۡيَٰنٗا وَكُفۡرٗا ٨٠ ﴾ [الكهف: ٧٩-٨٠]

(٨) منجد المقرئين ومرشد الطالبين، ص ١٦-١٧

(٩) اختلف العلماء رحمهم الله في حكم القراءة في الصلاة بالقراءة الشاذة فأجازها بعضهم، لأن الصحابة والتابعين كانوا يقرؤون بهذه الحروف في الصلاة، وهذا أحد القوانين لأصحاب الشافعي وأبي حنيفة وإحدى الروايتين عن مالك وأحمد، وأكثر العلماء على عدم الجواز، لأن هذه القراءات لم تثبت متواترة عن النبي صلى الله عليه وسلم وإن ثبتت بالنقل فإنها منسوخة بالعرضة الأخيرة أو بإجماع الصحابة على المصحف العثماني أو أنها لم تنقل إلينا نقلًا يثبت بمثله القرآن أو أنها لم تكون من الأحرف السبعة، وتوسط بعضهم فقال: إن قرأ بها في القراءة الواجبة وهي الفاتحة عند القدرة عليها لم تصح صلاته، لأنه لم يتيقن أنه أدى الواجب يكون ذلك من الأحرف التي أنزل عليها القرآن وهذا اختيار مجد الدين ابن تيمية رحمه الله، وهذا الخلاف الفقهي مبناه على ما لم يثبت كونه من الأحرف السبعة فهل يجب القطع بكونه ليس منها؟.انظر الجامع لأحكام القرآن تفسير القرطبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي شمس الدين القرطبي (المتوفى: ٦٧١هـ)، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، دار=

قال أبو عبيد رحمه الله:" المقصد من القراءة الشاذة تفسير القراءة المشهورة، وتبيين معانيها. كقراءة عائشة وحفصة:" وَالْوُسْطَى صَلَاةِ الْعَصْرِ "[1]، وقراءة ابن مسعود:" فَاقْطَعُوا أَيْمَانَهُمَا"[2] وقراءة جابر[3]:"فَإِنَّ اللَّهَ مِنْ بَعْدِ إِكْرَاهِهِنَّ لَهُنَّ غَفُورٌ رَحِيمٌ "[4]، قال: فهذه الحروف وما شاكلها قد صارت مفسرة للقرآن، وقد كان يروى مثل هذا عن التابعين في التفسير فيستحسن فكيف إذا روى عن كبار الصحابة ثم صار في نفس القراءة فهو أكثر من التفسير وأقوى، فأدنى ما يستنبط من هذه الحروف معرفة صحة التأويل"[5].

والذي يظهر –والله أعلم– أن قول أبي عبيد هو الحق الذي لا معدل عنه– إن شاء الله– فإن هذه القراءة التي صح سندها إلى الصحابي وخالفت رسم المصحف إما أن يصرح الصحابي برفعها إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فيكون حكمها– على أدنى الأحوال– حكم خبر الآحاد المنقول عنه في تفسير القرآن، إن لم تعد من الأحرف السبعة فتكون من باب تفسير القرآن بالقرآن، وإما أن لا يصرح الصحابي برفعها فأدنى الأحوال حينئذ أن تعد هذه القراءة قول صحابي في تفسير القرآن فتكون من باب تفسير القرآن بقول الصحابي، وهذا خلافاً لمن قال لا يعمل بها في شيء[6]

=الكتب المصرية – القاهرة، الطبعة: الثانية، ١٣٨٤هـ – ١٩٦٤ م، (٤٧/١). والمحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن تمام بن عطية الأندلسي المحاربي (المتوفى: ٥٤٢هـ)، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى – ١٤٢٢ هـ(٤٨/١)

(١) سورة البقرة:٢٣٨

(٢) سورة المائدة:٣٨.

(٣) جابر بن عبد الله بن عمرو بن حرام بمهملة وراء الأنصاري ثم السلمي بفتحتين، صحابي ابن صحابي غزا تسع عشرة غزوة ومات بالمدينة بعد السبعين هجرية "التقريب" ص.١٣٦.

(٤) سورة النور:٣٣

(٥) الإتقان في علوم القرآن، (٢٧٩/١).والبرهان في علوم القرآن، (٣٣٧/١).

(٦) انظر: تفسير القرطبي، (٤٧/١) حول حكم الاحتجاج بالقراءة الشاذة انظر: روضة الناظر وجنة المناظر في أصول الفقه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل، موفق الدين عبد الله بن أحمد بن قدامة الجماعيلي (٥٤١ – ٦٢٠ هـ)

قدم له ووضح غوامضه وخرج شواهده: الدكتور شعبان محمد إسماعيل [ت ١٤٤٣ هـ]، مؤسسة الريّان للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة: الطبعة الثانية ١٤٢٣ هـ– ٢٠٠٢ م، (٢٠٤/١).

المبحث الثالث: اختلاف القراءات وفوائده

المطلب الأول: بيان نوع الاختلاف الواقع بين القراءات.

المطلب الثاني: أثر اختلاف القراءات في التفسير.

المطلب الثالث: أثر التكامل بين القراءات في التفسير.

المطلب الأول: بيان نوع الاختلاف الواقع بين القراءات.

قال الله تبارك وتعالى: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُواْ فِيهِ ٱخْتِلَٰفًا كَثِيرًا﴾ [النساء: ٨٢] في هذه الآية استفهام معناه الإنكار على المعرضين عن القرآن العظيم وما فيه، وحث على التدبر في آيات الله الحكيم العليم، والمعنى أفلا يتأملون ما نزل عليك من القرآن ولا يعرضون عنه فإن تدبره يظهر برهانه ويسطع نوره، ولا يظهر ذلك لمن أعرض عنه ولم يتأمله، ثم نبه سبحانه وتعالى إلى وجه الاحتجاج، وهو سلامة القرآن من الاختلاف والتناقض[1]، فإن قيل: كيف يتفق هذا مع الاختلاف الواقع في القرآن العظيم من جهة قراءاته وتفسيره ومحكمه ومتشابهه.....؟ فالجواب أن الاختلاف قسمان: اختلاف تنوع. واختلاف تضاد، والاختلاف المنفي في الآية هو اختلاف التضاد والمناقضة، فلا يوجد في القرآن العظيم قولان متنافيان بل يشبه أوله آخره في الفصاحة، ويصدق بعضه بعضًا في الأخبار والأحكام قال الله تبارك وتعالى: ﴿وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ صِدْقًا وَعَدْلًا﴾ [الأنعام: ١١٥]، أي صدقا في الأخبار والأحكام، اللهم إلا ما كان فيه من قبيل الناسخ والمنسوخ، وهو وإن كان رفع حكم بحكم آخر، إلا أنه مقصود لحكمة ما، ولو لم تكن الحكمة إلا الابتلاء من الله عز وجل لخلقه بذلك لكفى، وعلى كل حال فهو بعد بيان أمره لم يقع على سبيل التعارض والتناقض. أما اختلاف التنوع، فهو الواقع في القرآن العظيم من جهة القراءات والتفسير...الخ[2]

فاختلاف القراءات من نوع اختلاف التنوع والتضاد، قال ابن الجزري رحمه الله تعالى: "حقيقة اختلاف هذه السبعة المنصوص عليها من النبي صلى الله عليه وسلم اختلاف

---

(١) قال أبو حيان في البحر المحيط:"ووجه هذا الدليل أنه ليس من متكلم كلامًا طويلًا إلا وجد في كلامه اختلاف كثير، إما في الوصف واللفظ، وإما في المعنى، يتناقض أخبار أو الوقوع على خلاف المخبر به، أو اشتماله على ما يلتئم، أو كونه يمكن معارضته.والقرآن الكريم ليس فيه شيء من ذلك، لأنه كلام المحيط بكل، فناسب بلاغة معجزة فائتة لقوى البلغاء وتظافر صدق أخبار وصحة معان فلا يقدر عليه إلا العالم بما لا يعلمه سواء. قال ابن عطية: فإن عرضت لأحد شبهة وظن اختلافا فالواجب أن يتهم نظره، ويسأل من هو أعلم منه. وما ذهب إليه بعض الزنادقة المعاندين من أن فيه أحكاما مختلفة وألفاظا غير مؤتلفة فقد أبطل مقالتهم علماء الإسلام، وما جاء في القرآن من اختلاف في تفسير وتأويل وقراءة وناسخ ومنسوخ ومحكم ومتشابه وعام وخاص ومطلق ومقيد فليس هو المقصود في الآية، بل هذه من علوم القرآن الدالة على اتساع معانيه، وأحكام مبانيه" البحر المحيط في التفسير، (٣/٧٢٥).

(٢) حول تفصيل القول في اختلاف التنوع والتضاد انظر: اقتضاء الصراط المستقيم لمخالفة أصحاب الجحيم، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي (ت ٧٢٨هـ)، تحقيق: ناصر عبد الكريم العقل، دار عالم الكتب، بيروت، لبنان، الطبعة: السابعة، ١٤١٩هـ – ١٩٩٩م (١/١٤٩ وما بعدها)

تنوع وتغاير لا اختلاف تضاد وتناقض، فإن هـذا محال أن يكون في كلام الله تعالى، قال الله تعالى ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ ۚ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُوا۟ فِيهِ ٱخْتِلَٰفًا كَثِيرًا ٨٢﴾ [النساء: ٨٢] (١).

واختلاف القراءات لا يخلو من ثلاث أحوال(٢):

أحدهما: اختلاف اللفظ والمعنى الواحد.

والثاني: اختلاف اللفظ والمعنى جميعًا، مع جواز أن يجتمعا في شيء واحد لعدم تضاد اجتماعهما فيه.

والثالث: اختلاف اللفظ والمعنى، مع امتناع جواز أن يجتمعا في شيء واحد لاستحالة اجتماعهما فيه، بل يتفقان من وجه آخر لا يقتضي التضاد.

أما اختلاف اللفظ والمعنى الواحد، فنحو:(السراط): بالسين و(الصراط) بالصاد(والزراط) بإشمام الصاد صوت الزاي(٣)

ونحو ذلك مما يطلق عليه أنه لغات فقط(٤).

وأما اختلاف اللفظ والمعنى جميعًا، مع جواز اجتماع القراءتين في شيء واحد من أجل عدم تضاد اجتماعهما فيه فمن الأمثلة عليه: قوله تعالى: ﴿مالك يوم الدين﴾(٥)بألف و﴿ملك﴾ بغير ألف(٦)؛ لأن المراد بهاتين القراءتين جميعًا هو الله سبحانه وتعالى، وذلك أنه تعالى مالك يوم الدين وملكه، فقد اجتمع له الوصفان جميعًا، مع امتناع جواز اجتماعهما في شيء واحد لاستحالة اجتماعهما فيه، فأخبر تعالى بذلك في القراءتين(٧)، وأما اختلاف اللفظ والمعنى جميعًا، مع امتناع جواز اجتماعهما في شيء واحد لاستحالة اجتماعهما فيه، فمثاله قراءة قوله تعالى:﴿وظنوا أنهم قد كذبوا﴾(٨) بالتشديد(٩) لأن المعني وتيقن الرسل أن قومهم قد كذبوهم، وقراءة من قرأ:(قد كذبوا) بالتخفيف، لأن المعني

(١) النشر في القراءات العشر،(٤٩/١).

(٢) الأحرف السبعة للقرآن، عثمان بن سعيد بن عثمان بن عمر أبو عمرو الداني (ت ٤٤٤هـ)، تحقيق:د. عبد المهيمن طحان، مكتبة المنارة – مكة المكرمة، الطبعة: الأولى، ١٤٠٨ه، (ص٤٧)

(٣) قرأ ابن كثير في رواية القواس (السراط) و(سراط) بالسين وحجته هي أن السين الأصل، ولا ينتقل عن الأصل إلى ما ليس بأصل، وروي ان ابن عباس كان يقرؤها بالسين، وقرأ حمزة بإشمام الزاي وروي عنه بالزاي وهي لغة للعرب، وقرأ الباقون بالصاد، وحجتهم أنها كتبت في جميع المصاحف بالصاد قال الكسائي هما لغتان. انظر: حجة القراءات، عبد الرحمن بن محمد، أبو زرعة ابن زنجلة (ت حوالي ٤٠٣هـ)، محقق الكتاب ومعلق حواشيه: سعيد الأفغاني، دار الرسالة (ص٨٠).وانظر: الأحرف السبعة للقرآن، (ص٣٣)

(٤) الأحرف السبعة للداني، (ص٤٨).والنشر في القراءات العشر، (٥٠/١).

(٥) سورة الفاتحة:٤

(٦) قرأ عاصم:(مالك) بألف والباقون بغير ألف، انظر: السبعة في القراءات، (ص١٠٤).

(٧) النشر في القراءات العشر، (٤٩/١)

(٨) سورة يوسف:١١٠

(٩) قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر قوله تعالى:(كذبوا) مشددة الذال، وقرأ عاصم وحمزة والكسائي بالتخفيف وكلهم ضم الكاف. (السبعة ص٣٥١-٣٥٢).

على هذه القراءة توهم المرسل إليهم أن الرسل قد كذبوهم فيما أخبروهم به من أنهم لم يؤمنوا بهم. فالظن في الآية على القراءة الأولى بمعنى اليقين والضمير الأول واو الجماعة في(ظنوا) للرسل، والضمير الثاني واو الجماعة في قوله تعالى:(كذبوا) في القراءة الأولى للمرسل إليهم. والظن في القراءة الثانية بمعنى الشك، والضمير الأول المرسل إليهم والثاني للرسل. (١)

وكذلك ما ورد من هذا النوع من اختلاف القراءتين، التي لا يصح أن يجتمعا في شيء واحد، هذا سبيله، لأن كل قراءة منهما بمنزلة الآية قائمة بنفسها، لا يصح أن تجتمع مع آية أخرى تخالفها في شيء واحد، ويتفقان من وجه آخر لا يقتضي التضاد، فليس في شيء من القراءات تناف ولا تضاد ولا تناقض(٢)

المطلب الثاني: أثر اختلاف القراءات في التفسير.

ليس كل اختلاف بين القراءات له تأثير في التفسير، فإن للقراءات حالتين:

إحداهما: لا تعلق لها بالتفسير بحال.

الثانية: لها تعلق بالتفسير من جهات متفاوتة(٣).

أما الأولى، فهي اختلاف القراء في وجوه النطق بالحروف والحركات كمقادير مد الإمالات والتخفيف والتسهيل والتحقيق والجهر والهمس والغنة والإخفاء، فهذه الاختلافات لا تأثير لها في اختلاف معاني الآي، وإن كان لها أثر من جهات أخرى غير التفسير مثل التخفيف على الأمة في النطق وبيان سعة اللغة. (٤)

أما الثانية، فهي اختلاف القراء في حروف الكلمات، وهو على نوعين:

أـ اختلاف اللفظ والمعنى جميعًا مع جواز أن يجتمعا في شيء واحد لعدم تضاد اجتماعهما فيه.

ب ـ اختلاف اللفظ والمعنى، مع امتناع جواز أن يجتمعا في شيء واحد لاستحالة اجتماعهما فيه، بل يتفقان من وجه آخر لا يقتضي التضاد.

فهذه الحال بنوعيها هي التي لها مزيد من التعلق بالتفسير، لأن ثبوت أحد اللفظين في قراءة قد يبين المراد عن نظيره في القراءة الأخرى، أو يثير معنى غيره، ولأن اختلاف القراءات في ألفاظ القرآن يكثر المعاني في الآية الواحدة، قال صاحب (التحرير

(١) الأحرف السبعة للقرآن، (ص٤٨-٥٠)

(٢) النشر في القراءات العشر، (٥١/١).

(٣) أصول التفسير وقواعده، الشيخ/ خالد عبد الرحمن العك، دار النفائس، الطبعة الثانية، ١٤٠٦ه-١٩٨٦م، (ص :٤٢٨ ـ ٤٢٩).

(٤) أصول التفسير وقواعده، (ص :٤٢٨ ـ ٤٢٩).

والتنوير) في تقرير هذه المعاني: (إن للقراءات حالتين: إحداهما لا تعلق لها بالتفسير بحال، والثانية: لها تعلق به من جهات متفاوتة.أما الحالة الأولى فهي اختلاف القراء في وجوه النطق بالحروف والحركات، كمقادير المد والإمالات والتخفيف والتسهيل والتحقيق والجهر والهمس والغنة...) [١]

ومزية القراءات من هذه الجهة عائدة إلى أنها حفظت على أبناء العرب ما لم يحفظه غيرها، وهو تحديد كيفيات نطق العرب بالحروف من مخارجها وصفاتها وبيان اختلاف العرب في لهجات النطق بتلقي ذلك عن قراءة القرآن من الصحابة بالأسانيد الصحيحة.

وهذا غرض مهم جدا لكنه لا علاقة له بالتفسير لعدم تأثيره في اختلاف معاني الآي، ولم أر من عرف لفن القراءات حقه من هذه الجهة، وفيها أيضا سعة من بيان وجوه الإعراب في العربية، فهي لذلك مادة كبرى لعلوم اللغة العربية. فأئمة العربية لما قرأوا القرآن قرأوه بلهجات العرب الذين كانوا بين ظهرانيهم في الأمصار التي وزعت عليها المصاحف: المدينة، ومكة، والكوفة، والبصرة، والشام، قيل واليمن والبحرين، وكان في هذه الأمصار قراؤها من الصحابة قبل ورود مصحف عثمان إليهم فقرأ كل فريق بعربية قومه في وجوه الأداء، لا في زيادة الحروف ونقصها، ولا في اختلاف الإعراب دون مخالفته مصحف عثمان، ويحتمل أن يكون القارئ الواحد قد قرأ بوجهين ليري صحتهما في العربية قصدا لحفظ اللغة مع حفظ القرآن الذي أنزل بها، ولذلك يجوز أن يكون كثير من اختلاف القراء في هذه الناحية اختيارًا[٢].

أما الحالة الثانية فهي اختلاف القراء في حروف الكلمات مثل: (مالك يوم الدين) و(مَلِكِ يوم الدين)[٣]، و(ننشرها) و(ننشزها)[٤]، و(ظنوا أنهم قد كَذَّبُوا) بتشديد الذال و(قد كُذِبُوا)[٥] بتخفيفه، وكذلك اختلاف الحركات الذي يختلف معه معنى الفعل كقوله تعالى: (ولما ضرب ابن مريم مثلًا إذا قومك منه يصدّون)[٦] قرأ نافع بضم الصاد، وقرأ حمزة

(١) التحرير والتنوير «تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد»، محمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر بن عاشور التونسي (المتوفى : ١٣٩٣هـ)، الدار التونسية للنشر – تونس، ١٩٨٤ هـ (٥١/١).

(٢) يريد الشيخ (صاحب التحرير والتنوير) رحمه الله من قوله: (اختيارًا) أن القراء قرؤوا القرآن بما ورد عن رسول الله صلى الله عليه وسلم مما جاء على لهجات العرب، فهم يقرؤون بذلك الوجه من اللغة حسبما نقل عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فيضاف إليهم ذلك الوجه من القراءة إضافة اختيار لا إضافة رأي واختراع ــ انظر: الإعراب دون مخالفته مصحف عثمان، ويحتمل أن يكون القارئ الواحد قد قرأ بوجهين ليري صحتهما في العربية قصدا لحفظ اللغة مع حفظ القرآن الذي أنزل بها، ولذلك يجوز أن يكون كثير من اختلاف القراء في هذه الناحية اختيارا (٥١/١-٥٢)، النشر في القراءات العشر، (٥٢/١)

(٣) سورة الفاتحة ــ الآية:٤.

(٤) سورة البقرة: الآية:٢٥٩.

(٥) سورة يوسف ــ الآية:١١٠.

(٦) سورة الزخرف ــ الآية:٥٧.

بكسر الصاد، فالأولى بمعنى يصدون غيرهم عن الإيمان، والثانية بمعنى صدورهم في أنفسهم، وكلا المعنيين حاصل منهم.

وهي (أي: الحال الثانية) من هذه الجهة لها مزيد تعلق بالتفسير لأن ثبوت أحد اللفظين في قراءة قد يبين المراد من نظيره في القراءات الأخرى، أو قد يثير معنى غيره، ولأن اختلاف القراءات في ألفاظ القرآن يكثر المعاني في الآية الواحدة نحو: (حتى يطهرن)[١] بفتح الطاء المشددة، والهاء المشددة، وبسكون الطاء وضم الهاء مخففة، ونحو: (لامستم النساء) و(لمستم النساء)[٢] وقراءة: (وجعلوا الملائكة الذين هم عند الرحمن إناثا) مع قراءة: (الذين هم عباد الرحمن)[٣]، والظن أن الوحي نزل بالوجهين وأكثر، تكثيرا للمعاني إذا جزمنا بأن جميع الوجوه في القراءات المشهورة هي مأثورة عن النبي صلى الله عليه وسلم. [٤]

على أنه لا مانع من أن يكون مجيء ألفاظ القرآن على ما يحتمل تلك الوجوه مرادًا لله تعالى ليقرأ القراء بوجوه فتكثر من جراء ذلك المعاني، فيكون وجود الوجهين فأكثر في مختلف القراءات مجزئا عن آيتين فأكثر، وهذا نظير التضمين في استعمال العرب، ونظير التورية والتوجيه في البديع، ونظير التراكيب في علم المعاني وهو من زيادة ملائمة بلاغة القرآن، ولذلك كان اختلاف القراء في اللفظ الواحد من القرآن قد يكون معه اختلاف المعنى، ولم يكن حمل أحد القراءتين على الأخرى متعينًا ولا مرجحًا. [٥]

وحقيقة على المفسر أن يبين اختلاف القراءات المتواترة لأن في اختلافهم توفيرًا لمعاني الآية غالبًا، فيقوم تعداد القراءات مقام تعداد كلمات القرآن[٦]، وقد تعرض السلف رضوان الله عليهم لبيان أثر القراءات في التفسير، واهتموا به اهتمامًا يعلمه الناظر في المنقول عنهم، من تفسير القرآن العظيم والمتأمل فيه.

ومن المهم معرفة التفاسير الواردة عن الصحابة بحسب قراءة مخصوصة وذلك أنه قد يرد عنهم تفسيران في الآية الواحدة مختلفان فيظن اختلافًا وليس باختلاف، وإنما كل تفسير على قراءة، وقد تعرض السلف لذلك، ومن النصوص التي تظهر اهتمام السلف رضوان الله عليهم ببيان أثر القراءات في تفسير القرآن العظيم ما جاء في قوله

(١)سورة البقرة: الآية: ٢٢٢.
(٢) سورة النساء الآية:٤٣، والمائدة:٦.
(٣) سورة الزخرف الآية: ١٩. التحرير والتنوير، (٥٧/١)
(٤) التحرير والتنوير، (٥٥/١).
(٥) التحرير والتنوير، (٥٥/١).
(٦) التحرير والتنوير، (٥٥/١).

تعالى: ﴿وَإِذْ قُلْتُمْ يَٰمُوسَىٰ لَن نَّصْبِرَ عَلَىٰ طَعَامٍ وَٰحِدٍ فَٱدْعُ لَنَا رَبَّكَ يُخْرِجْ لَنَا مِمَّا تُنۢبِتُ ٱلْأَرْضُ مِنۢ بَقْلِهَا وَقِثَّآئِهَا وَفُومِهَا وَعَدَسِهَا وَبَصَلِهَا﴾ [البقرة: ٦١]، عن ابن عباس أن نافع بن الأزرق قال له: أخبرني عن قوله عز وجل:"وفومها" قال: الفوم الحنطة. قال: وهل تعرف العرب ذلك؟قال:نعم أما سمعت أبا محجن الثقفي وهو يقول: (١)

قَدْ كُنْتُ أَحْسَبُنِي كَأَغْنَى واحِدٍ قَدِمَ الْمَدِينَةَ عَنْ زِرَاعَةِ فُومِ

قال: يا ابن الأزرق ومن قرأها على قراءة ابن مسعود (يعني: وثومها) فهو هذا المنتن، قال أمية ابن أبي الصلت:

كانَتْ مَنازِلُهُمْ إِذْ ذاكَ ظاهِرَةً فِيها الفَراديسُ والفُومانُ والبَصَلُ

وقال أمية بن أبي الصلت أيضًا:

أنفي الدياس من الفوم الصَّحِيح كَمَا أنفي من الأَرْض صوب الوابل الْبرد

ونجد مثل ذلك عند جمهرة المفسرين حيث ويمتاز كتاب (البحر المحيط) لأبي حيان الأندلسي(ت ٧٥٤هـ) باحتفاله وعنايته البالغة بذلك، ولعل كتب توجيه القراءات من أظهر الكتب التي اهتمت ببيان معنى الآية باعتبار القراءات فيها، بقصد بيان وجه اختيار المقرئ لقراءته.

والواقع أن كل مفسر للقرآن العظيم لا بد أن يتعرض للقراءات القرآنية عند تفسيره للقرآن، ولكن تتفاوت طرق التناول في المقدار والنوع، مما يجعل لكل مفسر صبغة خاصة في تفسيره، والذي لاشك فيه أن اعتماد المفسر على القراءات في تفسيره للقرآن الكريم من أهم المهمات التي تطلب منه إذ إن تفسير القراءة بالقراءة دائر بين تفسير القرآن بالقرآن، وبين تفسير القرآن بالسنة أو بقول الصحابي على أدنى الأحوال.

المطلب الثالث: أثر التكامل بين القراءات في التفسير.

من الأشياء المهمة لمن يبحث في(وضوح أثر التكامل بين القراءات في التفسير) مراعاة القواعد التالية:

١. الخلاف الواقع بين القراءات الصحيحة إنما هو من خلاف التنوع لا خلاف التضاد والتناقض.

(١) الدر المنثور، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ)، دار الفكر – بيروت (١/١٧٧).

٢. إضافة القراءة إلى المقرئ إنما هي إضافة اختيار واتباع وليست إضافة رأي وابتداع.

٣. لا تفرقة بين القراءات الصحيحة المقبولة فكلها كلام الله تبارك وتعالى، وكلها قرآن، والمعاني التي تدل عليها كلها معان قرآنية لا تفضيل بينها، قال أبو جعفر النحاس: (هذه القراءات إذا اختلفت معانيها لم يجز أن يقال إحداهما أجود من الأخرى كما لا يقال ذلك في أخبار الآحاد إذا اختلفت معانيها)(١).

قلت: ولذلك حين بالغ بعضهم في التفضيل بين قراءة الكسائي وعاصم:(مالك يوم الدين) بالمد وقراءة باقي السبعة (ملك يوم الدين) بحذف الألف تعقبهم أبوشامة الدمشقي بقوله:"قد أكثر المصنفون في القراءات والتفاسير من الكلام في الترجيح بين هاتين القراءتين حتى أن بعضهم يبالغ في ذلك إلى حد يكاد يسقط وجه القراءة الأخرى وليس هذا بمحمود بعد ثبوت القراءتين وصحة اتصاف الرب سبحانه وتعالى بهما فهما صفتان لله تعالى بتبيين وجه الكمال له فيهما فقط، ولا ينبغي أن يتجاوز ذلك" (٢).

٤. القراءات الشاذة(وهي كل قراءة صح سندها وخالفت رسم المصحف) يستفاد منها في التفسير إلا أنه لا تجوز القراءة بها في الصلاة.

قال ابن جني رحمه الله في ذلك:"... إلا أننا وإن لم نقرأ في التلاوة به مخافة الانتشار فيه، ونتابع مَن يتبع في القراءة كل جائز رواية ودراية، فإنا نعتقد قوة هذا المسمى شاذًا، وأنه مما أمر الله تعالى بتقبُّله، وأراد منا العمل بموجبه، وأنه حبيب إليه، ومرضي من القول لديه" (٣)

قلت: المقصود أنه لا تناقض بين الاستفادة من القراءة الشاذة في التفسير وبين عدم القراءة بها في الصلاة.

٥. القراءات المسندة في كتب الحديث، ولم تنسب إلى أحد من أئمة الرواية اصطلح على تسميتها ب(قراءة النبي صلى الله عليه وسلم). قال في (التحرير والتنوير): "وقد تروي قراءات عن النبي صلى الله عليه وسلم بأسانيد صحيحة في كتب الصحيح مثل صحيح البخاري ومسلم وأضرابهما إلا أنها لا يجوز لغير من سمعها من النبي صلى الله عليه وسلم القراءة بها،لأنها غير متواترة النقل فلا يترك المتواتر للآحاد، وإذا كان راويها قد بلغته قراءة أخرى متواترة تخالف ما رواه وتحقق لديه التواتر وجب عليه أن يقرأ

(١) تفسير القرطبي، (٢٩١/١٤).

(٢) إبراز المعاني من حرز الأماني، (ص٧٠)

(٣) المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، (١١/١).

بالمروية تواترًا، وقد اصطلح المفسرون على أن يطلقوا عليها قراءة النبي صلى الله عليه وسلم لأنها غير منتسبة إلى أحد من أئمة الرواية، ويكثر ذكر هذا العنوان في تفسير محمد ابن جرير الطبري وفي (الكشاف) وفي (المحرر الوجيز) لعبد الحق ابن عطية وسبقهم إليه أبو الفتح بن جني فلا تحسبوا أنهم أرادوا بنسبتها إلى النبي صلى الله عليه وسلم أنها وحدها المأثورة عنه، ولا ترجيحها على القراءات المشهورة؛ لأن القراءات المشهورة قد رويت عن النبي صلى الله عليه وسلم بأسانيد أقوي، وهي متواترة على الجملة...وما كان ينبغي إطلاق وصف (قراءة النبي صلى الله عليه وسلم) عليها لأنه يوهم من ليسوا من أهل الفهم الصحيح أن غيرها لم يقرأ به النبي صلى الله عليه وسلم"[(١)].

٦.القراءات المقبولة تتفاوت بما تشتمل عليه من خصوصيات البلاغة أو الفصاحة أو كثرة المعاني، وهو تمايز متقارب لا يجعل حمل أحد القراءتين على الأخرى متعينًا ولا مرجحًا [(٢)] ألا ترى أنه يكون قراءتان في لفظ واحد ولكل منهما توجيه يخالف الآخر[(٣)] ويتعين عدم حمل أحد القراءتين على الأخرى إذا تذكرنا القاعدة الكلية التي كثيرًا ما يذكرها أهل العلم وهي:" إعمال الكلام أولى من إهماله" ومما يدخل فيها قاعدة:(التأسيس أولى من التأكيد) [(٤)]، فلأن تكون القراءة مؤسسة لمعنى أولى من أن تجعل مؤكدة لمعنى أولى من أن تجعل مؤكدة لمعنى القراءة الأخرى، وعلى هذا جري جمهور المفسرين رحمهم الله تعالى.

٧.التفاسير الواردة عن السلف في تفسير الآيات الكريمات، ينبغي قبل الحكم باختلافها:النظر في كونها تفاسير للآية دون قراءة، قال السيوطي:"من المهم معرفة التفاسير الواردة عن الصحابة بحسب قراءة مخصوصة، وذلك أنه قد يرد عنهم تفسيران في الآية مختلفان فيظن اختلافا، وليس باختلاف، وإنما كل تفسير على قراءة، وقد تعرض السلف لذلك..." [(٥)].

---

(١) التحرير والتنوير، (٥٤/١).

(٢) التحرير والتنوير، (٥٥/١-٦٦).

(٣) البحر المحيط في التفسير، (١١٣/١٠)

(٤) القواعد، أبو بكر بن محمد بن عبد المؤمن المعروف بـ «تقي الدين الحصني» (ت ٨٢٩ هـ)، دراسة وتحقيق: د. عبد الرحمن بن عبد الله الشعلان، د. جبريل بن محمد بن حسن البصيلي، أصل التحقيق: رسالتا ماجستير للمحققَيْن، مكتبة الرشد للنشر والتوزيع، الرياض - المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧م، (٥٠/٣) الأشباه والنظائر في قواعد وفروع فقه الشافعية، جلال الدين عبد الرحمن السيوطي (ت ٩١١ هـ)، دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م (ص١٣٥).

(٥) الإتقان في علوم القرآن، (٢٢٢/٤).

٨.الخلاف الواقع بين معاني القراءات على نوعين:

أ.اختلاف اللفظ والمعنى جميعًا مع جواز أن يجتمعا في شيء واحد لعدم تضاد اجتماعهما فيه.

ب.اختلاف اللفظ والمعنى مع امتناع جواز أن يجتمعا في شيء واحد لاستحالة اجتماعهما فيه، بل يتفقان من وجه آخر لا يقتضي التضاد [١]، ولعل هذا مما يدخل في قول سفيان:"ليس في القرآن اختلاف إنما كلام جامع يراد به هذا وهذا"[٢].

(١) النشر في القراءات العشر، (٥٠/١).

(٢) الدر المنثور، (٤٠/١).

نتائج البحث:

توصل البحث لعدد من النتائج، أبرزها ما يأتي:

١ــ أيد البحث أن الذي تحرر من كلام أهل العلم أن القراءات الثلاث المتممة للعشر(أعني: قراءة أبي جعفر، ويعقوب، وخلف) متواترة برواتها المشهورين في جمهور أفرادها.

٢ــ أكد البحث أن القراءة المشهورة عند العلماء: كل قراءة صح سندها، ووافقت رسم المصحف ولو احتمالا ووافقت العربية ولو بوجه واشتهرت بالقبول عند علماء هذا الشأن، وهذه القراءة التي توفرت فيها هذه الشروط صحيحة عندهم.

٣ــ أظهر البحث أن القراءة الصحيحة على قسمين: الأول ما صح سنده بنقل العدل الضابط عن الضابط كذا إلى منتهاه، ووافق العربية والرسم، وهذا على ضربين: ضرب استفاض نقله وتلقاه الأئمة بالقبول كما انفرد به بعض الرواة، وبعض الكتب المعتبرة أو كمراتب القراء في المد ونحو ذلك، فهذا صحيح مقطوع به أنه منزل على النبي –صلى الله عليه وسلم– من الأحرف السبعة كما نبين حكم المتلقي بالقبول، وهذا الضرب يلحق بالقراءة المتواترة، وضرب لم تتلقه الأمة بالقبول ولم يستفض؛ فالذي يظهر من كلام كثير من العلماء جواز القراءة به والصلاة به.

٤ــ القسم الثاني من القراءة الصحيحة ما وافق العربية وصح سنده، وخالف الرسم كما ورد في صحيح من زيادة ونقص وإبدال كلمة بأخرى، ونحو ذلك مما جاء عن أبي الدرداء وعمر وابن مسعود وغيرهم، فهذه القراءة تسمى اليوم شاذة؛ لكونها شذت عن رسم المصحف المجمع عليه، وإن كان إسنادها صحيحًا فلا تجوز القراءة بها لا في الصلاة، ولا في غيرها.

٥ــ القراءة التي لم يصح سندها، سواء وافقت الرسم أم خالفته، وسواء وافقت العربية أم خالفتها، فهي قراءة ضعيفة مردودة كقراءة بن السميفع وأبي السمال وغيرهما في قوله تعالى:﴿فاليوم ننجيك ببدنك لتكون لمن خلفك آية﴾.

٦ــ أيد البحث أن القراءة التي وافقت الرسم والعربية ولا سند لها، فهذه لا تسمى قراءة إلا تجوزًا.

٧ــ أيد البحث أن القراءة التي صح سندها ووافقت العربية وخالفت الرسم، فهذه القراءة لا يحكم بقبولها ولا بردها، إذ يحتمل أن تكون من الأحرف السبعة، ويحتمل أن تكون من قبيل ما يسمى بالقراءات التفسيرية.

٨ــ الاختلاف قسمان: اختلاف تنوع. واختلاف تضاد، ولا يوجد في القرآن العظيم قولان متنافيان بل يشبه أوله آخره في الفصاحة، ويصدق بعضه بعضًا في الأخبار والأحكام، اللهم إلا ما كان فيه من قبيل الناسخ والمنسوخ، وهو وإن كان رفع حكم بحكم آخر، إلا أنه مقصود لحكمة ما، ولو لم تكن الحكمة إلا الابتلاء من الله عز وجل لخلقه بذلك لكفى، وعلى كل حال فهو بعد بيان أمره لم يقع على سبيل التعارض والتناقض. أما اختلاف التنوع، فهو الواقع في القرآن العظيم من جهة القراءات والتفسير...الخ

٩ــ اختلاف القراءات من نوع اختلاف التنوع والتضاد، فحقيقة اختلاف هذه السبعة المنصوص عليها من النبي صلى الله عليه وسلم اختلاف تنوع وتغاير لا اختلاف تضاد وتناقض، فإن هذا محال أن يكون في كلام الله تعالى.

١٠ــ اختلاف القراءات لا يخلوا من ثلاث أحوال:اختلاف اللفظ والمعنى الواحد، واختلاف اللفظ والمعنى جميعًا، مع جواز أن يجتمعا في شيء واحد لعدم تضاد اجتماعهما فيه. واختلاف اللفظ والمعنى، مع امتناع جواز أن يجتمعا في شيء واحد لاستحالة اجتماعهما فيه، بل يتفقان من وجه آخر لا يقتضي التضاد.

١١ــ يأتي التكامل بين التفسير والقراءات من اختلاف القراء في حروف الكلمات وكذلك اختلاف الحركات الذي يختلف معه معنى الفعل، وهذه الجهة لها مزيد تعلق بالتفسير لأن ثبوت أحد اللفظين في قراءة قد يبين المراد من نظيره في القراءات الأخرى، أو قد يثير معنى غيره، ولأن اختلاف القراءات في ألفاظ القرآن يكثر المعاني في الآية الواحدة.

١٢ــ من المهم معرفة التفاسير الواردة عن الصحابة بحسب قراءة مخصوصة وذلك أنه قد يرد عنهم تفسيران في الآية الواحدة مختلفان فيظن اختلافًا وليس باختلاف، وإنما كل تفسير على قراءة، وقد تعرض السلف لذلك.

١٣ــ كل مفسر للقرآن العظيم لا بد أن يتعرض للقراءات القرآنية عند تفسيره للقرآن، ولكن تتفاوت طرق التناول في المقدار والنوع، مما يجعل لكل مفسر صبغة خاصة في تفسيره، والذي لاشك فيه أن اعتماد المفسر على القراءات في تفسيره للقرآن الكريم من أهم المهمات التي تطلب منه إذ إن تفسير القراءة بالقراءة دائر بين تفسير القرآن بالقرآن، وبين تفسير القرآن بالسنة أو بقول الصحابي على أدنى الأحوال.

فهرس المصادر والمراجع:

١ــ الإبانة عن معاني القراءات، أبو محمد مكي بن أبي طالب حَمّوش بن محمد بن مختار القيسي القيرواني ثم الأندلسي القرطبي المالكي (ت ٤٣٧هـ)، تحقيق: الدكتور عبد الفتاح إسماعيل شلبي، دار نهضة مصر للطبع والنشر، د.ت.

٢ــ إبراز المعاني من حرز الأماني، أبو القاسم شهاب الدين عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم المقدسي الدمشقي المعروف بأبي شامة (ت ٦٦٥هـ)، دار الكتب العلمية، د.ت.

٣ــ إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، أحمد بن محمد بن أحمد بن عبد الغني الدمياطيّ، شهاب الدين الشهير بالبناء (ت ١١١٧هـ)، تحقيق: أنس مهرة، دار الكتب العلمية – لبنان، الطبعة: الثالثة، ٢٠٠٦م – ١٤٢٧هـ.

٤ــ الإتقان في علوم القرآن، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٣٩٤هـ/ ١٩٧٤م.

٥ــ الأحرف السبعة للقرآن، عثمان بن سعيد بن عثمان بن عمر أبو عمرو الداني (ت ٤٤٤هـ)، تحقيق:د. عبد المهيمن طحان، مكتبة المنارة – مكة المكرمة، الطبعة: الأولى، ١٤٠٨ه.

٦ــ الأشباه والنظائر في قواعد وفروع فقه الشافعية، جلال الدين عبد الرحمن السيوطي (ت ٩١١ هـ)، دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى، ١٤٠٣ هـ – ١٩٨٣ م.

٧ــ أصول التفسير وقواعده، الشيخ/ خالد عبد الرحمن العك، دار النفائس، الطبعة الثانية، ١٤٠٦ه-١٩٨٦م.

٨ــ الأعلام، خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، الزركلي الدمشقي (ت ١٣٩٦ هـ)، دار العلم للملايين، الطبعة: الخامسة عشر – أيار / مايو ٢٠٠٢م.

٩ــ اقتضاء الصراط المستقيم لمخالفة أصحاب الجحيم، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي (ت ٧٢٨هـ)، تحقيق: ناصر عبد الكريم العقل، دار عالم الكتب، بيروت، لبنان، الطبعة: السابعة، ١٤١٩هـ – ١٩٩٩م.

١٠ــ البحر المحيط في التفسير، أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (ت ٧٤٥هـ)، تحقيق: صدقي محمد جميل، دار الفكر – بيروت، د.ت.الطبعة: ١٤٢٠ هـ

١١ــ البرهان في علوم القرآن، أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي (ت ٧٩٤هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية عيسى البابى الحلبي وشركائه ،الطبعة الأولى، ١٣٧٦ هـ – ١٩٥٧م.

١٢ــ التحرير والتنوير «تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد»، محمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر بن عاشور التونسي (المتوفى : ١٣٩٣هـ)، الدار التونسية للنشر – تونس، ١٩٨٤ هـ .

١٣ــ التسهيل لعلوم التنزيل، أبو القاسم، محمد بن أحمد بن محمد بن عبد الله، ابن جزي الكلبي الغرناطي (ت ٧٤١هـ)، تحقيق: الدكتور عبد الله الخالدي، شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم، بيروت، الطبعة: الأولى – ١٤١٦ هـ.

١٤ــ التيسير في القراءات السبع، أبو عمرو عثمان بن سعيد الداني الأندلسي (ت ٤٤٤ هـ)، دراسة وتحقيق: د. خلف حمود سالم الشغدلي، قدم له وأشرف عليه: الشيخ علي بن عبد الرحمن الحذيفي، والشيخ عبد الرافع بن رضوان بن علي الشرقاوي، دار الأندلس للنشر والتوزيع، حائل – المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٣٦ هـ – ٢٠١٥ م.

١٥ــ جامع البيان عن تأويل آي القرآن، أبو جعفر، محمد بن جرير الطبري (٢٢٤ – ٣١٠هـ)، دار التربية والتراث – مكة المكرمة ، د.ت.

١٦ــ الجامع لأحكام القرآن = تفسير القرطبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي شمس الدين القرطبي (المتوفى: ٦٧١هـ)، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية – القاهرة، الطبعة: الثانية، ١٣٨٤هـ – ١٩٦٤ م.

١٧ــ حجة القراءات، عبد الرحمن بن محمد، أبو زرعة ابن زنجلة (ت حوالي ٤٠٣هـ)، محقق الكتاب ومعلق حواشيه: سعيد الأفغاني، دار الرسالة، د.ت.

١٨ــ الدر المنثور، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ)، دار الفكر – بيروت، د.ت.

١٩ــ روضة الناظر وجنة المناظر في أصول الفقه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل، موفق الدين عبد الله بن أحمد بن قدامة الجماعيلي (٥٤١ – ٦٢٠ هـ)، قدم له ووضح غوامضه وخرج شواهده: الدكتور شعبان محمد إسماعيل [ت ١٤٤٣ هـ]، مؤسسة الريّان للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة: الطبعة الثانية ١٤٢٣ هـ–٢٠٠٢م.

٢٠ــ سير أعلام النبلاء، شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت ٧٤٨ هـ)، تحقيق: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، تقديم: بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالةالطبعة: الثالثة، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥م.

٢١ــ شرح مقدمة التسهيل لعلوم التنزيل لابن جزي، د/مساعد بن سليمان بن ناصر الطيار، اعتنى بها: بدر بن ناصر بن صالح الجبر، دار ابن الجوزيالطبعة: الأولى، ١٤٣١ هـ.

٢٢ــ غاية النهاية في طبقات القراء، شمس الدين أبو الخير ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف (المتوفى: ٨٣٣هـ)، مكتبة ابن تيمية، عني بنشره لأول مرة عام ١٣٥١هـ ج. برجستراسر.

٢٣ــ غيث النفع في القراءات السبع، علي بن محمد بن سالم، أبو الحسن النوري الصفاقسي المقرئ المالكي (ت ١١١٨هـ)، دار الكتب العلمية – بيروت، تحقيق: أحمد محمود عبد السميع الشافعي الحفيان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م.

٢٤ــ القواعد، أبو بكر بن محمد بن عبد المؤمن المعروف بـ «تقي الدين الحصني» (ت ٨٢٩ هـ)، دراسة وتحقيق: د. عبد الرحمن بن عبد الله الشعلان، د. جبريل بن محمد بن حسن البصيلي، أصل التحقيق: رسالتا ماجستير للمحققَيْن، مكتبة الرشد للنشر والتوزيع، الرياض – المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧م.

٢٥ــ كتاب السبعة في القراءات، أحمد بن موسى بن العباس التميمي، أبو بكر بن مجاهد البغدادي (ت ٣٢٤هـ)، تحقيق: شوقي ضيف، دار المعارف – مصر، الطبعة: الثانية، ١٤٠٠هـ.

٢٦ــ لسان العرب، محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعى الإفريقى (ت ٧١١هـ)، الطبعة: الثالثة، دار صادر – بيروت، ١٤١٤ هـ.

٢٧ــ مجموع الفتاوي، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني (المتوفى: ٧٢٨هـ)، تحقيق: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة النبوية، المملكة العربية السعودية، ١٤١٦هـ/١٩٩٥م.

٢٨ــ المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت ٣٩٢ هـ)، وزارة الأوقاف – المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، مصر، تحقيق: علي النجدي ناصف، عبد الحليم النجار، عبد الفتاح إسماعيل شلبي،١٣٨٦ - ١٣٨٩ هـ، ١٩٦٦ - ١٩٦٩ م.

٢٩ــ المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن تمام بن عطية الأندلسي المحاربي (المتوفى: ٥٤٢هـ)، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى – ١٤٢٢ هـ.

٣٠ــ معجم حفاظ القرآن عبر التاريخ، محمد محمد محمد سالم محيسن (ت ١٤٢٢هـ)، دار الجيل – بيروت الطبعة: الأولى، ١٤١٢ هـ – ١٩٩٢ م.

٣١ــ معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (ت ٧٤٨هـ)، دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى ١٤١٧ هـ– ١٩٩٧م.

٣٢ــ مناهل العرفان في علوم القرآن، محمد عبد العظيم الزُّرْقاني (ت ١٣٦٧هـ)، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، الطبعة: الطبعة الثالثة، د.ت.

٣٣ــ منجد المقرئين ومرشد الطالبين، شمس الدين أبو الخير ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف (ت ٨٣٣هـ)، دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى ١٤٢٠هـ –١٩٩٩م.

٣٤ــ النشر في القراءات العشر، شمس الدين أبو الخير ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف (المتوفى : ٨٣٣ هـ)، تحقيق: علي محمد الضباع (المتوفى ١٣٨٠ هـ)، المطبعة التجارية الكبرى [تصوير دار الكتاب العلمية]، د.ت.

٣٥ــ الوافي في شرح الشاطبية في القراءات السبع، عبد الفتاح بن عبد الغني بن محمد القاضي (ت ١٤٠٣هـ)، مكتبة السوادي للتوزيع، الطبعة: الرابعة، ١٤١٢ هـ – ١٩٩٢ م.